مجال رؤية أوسع

يجب تطويع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتوسيعها لتقييم استقرار النظام المالي ككل

ديميتري ديميكاس

عندما يرغب المهندسون في التأكد من أن هيكلاً أو نظاماً ما مصمم بشكل جيد، فإنهم يستخدمون أسلوباً يعرف باسم اختبار القدرة على تحمل الضغوط؛ فيعرّضون الجهاز لصدمات وظروف شاقة تكون أشد بكثير من ظروف الاستخدام العادي، وذلك للتأكد من استيفائه المواصفات، أو استبيان الحدود التي يتوقف فيها عن العمل، أو دراسة طرق إخفاقه.

وقد قام مديرو المؤسسات المالية، ومؤخرا هيئات تنظيم القطاع المالي، بتطويع أداة اختبار القدرة على تحمل الضغوط لقياس قوة فرادى المؤسسات المالية. وهم يقومون بذلك عن طريق إخضاع الحافظات لعمليات محاكاة عددية تتألف من صدمات افتراضية، من قبيل حدوث ركود حاد، أو تراجع أسعار المساكن، أو انهيار أسواق الأسهم، وتقدير أثر هذه الصدمات على الأرباح أو رأس المال، أو قدرة المؤسسات المالية على مواصلة الوفاء بالتزاماتها.

ولكن استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتقييم مدى مرونة النظام المالي ليس بنفس البساطة التي يتم بها تجميع نتائج فرادى المؤسسات. فهناك حاجة إلى مناهج وأساليب جديدة لجعل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أداة مفيدة لتحليل الاستقرار المالي.

بداية بسيطة

استخدمت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمرة الأولى للبنوك في أوائل الستينات (راجع الإطار). وكانت هذه النماذج المبكرة بسيطة نسبيا، إذ افترضت وقوع صدمة خارجية وتبعت تأثير الخسائر المصاحبة لها على رأسمال البنك المعني. وكانت تبني افتراضات مبسطة بشأن طريقة تجاوب البنك مع الصدمة – من حيث توزيع الأرباح، أو توسيع الائتمان، أو الحد من الدين، على سبيل المثال. وكانت تركز على ملاءة البنك (مقدار رأس المال الذي يتبقى له بعد الصدمة). وكانت مخاطرة نفاذ النقد من البنك (مخاطرة السيولة) تعالَج بصورة مستقلة عن الملاءة، هذا إن عولجت أصلا، وكان يتم بوجه عام تجاهل التفاعلات بين البنك والآثار المرتدة على الاقتصاد ككل.

وكان تركيز هذه الاختبارات ينصب على ما يطلق عليه الاقتصاديون السلامة الاحترازية الجزئية، أو التركيز على المؤسسة الواحدة، حيث كانت تهدف إلى تقييم احتمالات إخفاق فرادى المؤسسات في ظل الأوضاع المعاكسة. وكان يعتقد بالتالي أن ذلك سيضمن استقرار النظام المالي ككل.

بين الإفراط والتفريط

ولكن حتى مع اعتماد هيئات تنظيم العمل المصرفي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، فقد فهم الكثيرون أن كفالة سلامة كل مؤسسة لا هي ضرورية ولا هي كافية لضمان استمرار استقرار النظام المالي ككل واستمرار عمله. وعلى حد قول الراحل أندرو كروكيت، المدير العام آنذاك لبنك التسويات الدولية، ربما يسعى منهج السلامة الاحترازية الجزئية للتنظيم المالي إلى إنجاز أهداف مفرطة في كثرتها وربما تكون إنجازاته مفرطة في قلتها.[1]

وربما يسعى إلى إنجاز أهداف مفرطة في كثرتها لأن الإخفاق العرضي لمؤسسة ما لا يمثل مشكلة إذا استطاعت المؤسسات الأخرى التدخل وخدمة عملاء تلك المؤسسة، والمقترضين منها، والمودعين فيها. فبناء جهاز تنظيمي يهدف إلى تجنب أي إخفاق ينطوي على مخاطر الإفراط في توفير الحماية.

وقد تكون إنجازاته مفرطة في قلتها حيث لا يأخذ التنظيم على مستوى الشركات في الاعتبار احتمالات العدوى بين فرادى المؤسسات ولا طريقة امتثال كل مؤسسة لقواعد تنظيم رأس المال. وعلى سبيل المثال، عندما تدفع هيئة تنظيمية بنكا متعثرا لاستعادة نسبة رأس المال إلى الأصول لديه، فإنها لا تبالي ما إذا كان البنك يقوم بزيادة رأسماله أو تقليص أصوله. ولكن إذا قامت نسبة كبيرة من النظام المصرفي بتقليص الأصول في وقت واحد لاستيفاء متطلبات رأس المال، فإن الضرر قد يكون على الاقتصاد كبيرا. وما لم تأخذ الهيئات التنظيمية في الاعتبار عامل الترابط والسلوك الجماعي للمؤسسات في استجابتها للصدمات وتأثيرها المحتمل على النظام المالي والاقتصاد، فإنها قد لا تتمكن من الحد من مخاطر دخول النظام ككل في حالة عسر مالي والمخاطر الاقتصادية المصاحبة لذلك — أي باختصار أزمة نظامية (Crockett, 2000).

وقد أكدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بصورة هائلة على أهمية المخاطر النظامية وإخفاق التنظيم المعني بالسلامة الاحترازية الكلية في احتوائها. وفي عام ٢٠٠٨، دعا رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بن برنانكي الهيئات التنظيمية والرقابية إلى توسيع "مجال الرؤية" لدمج المخاطر النظامية (Bernanke, 2008). أو كما قال كروكيت، "المزاوجة بين بعدي السلامة الاحترازي الجزئي والكلي للاستقرار المالي."

جيل جديد

ينطوي الانتقال من المنهج التقليدي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الجزئية إلى "جيل جديد" من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الكلية على تحديين، هما:

- استحداث أبعاد على نطاق النظام أو أبعاد التوازن العام، بحيث لا تعتمد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على حجم الصدمة الأولية وطبيعتها والمصدات الوقائية لدى كل مؤسسة مالية فحسب، وإنما أيضا على الاستجابات السلوكية لهذه المؤسسات للصدمة وعلى تفاعلاتها مع بعضها البعض ومع الوكلاء الاقتصاديين الآخرين، بما في ذلك المقترضون والمودعون والمستثمرون. وتوجد لذلك أهمية خاصة إذا كانت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تغطي أفقا زمنيا طويلا، لنقل مثلا ثلاث أو خمس سنوات، يمكن خلاله أن يكون أثر هذه التفاعلات كبيرا.
- تحويل تركيز الاختبارات من المؤسسات الفردية إلى قدرة النظام ككل على الصمود أمام الصدمات — أي قدرته على مواصلة العمل وتوفير خدمات الوساطة المالية للاقتصاد الحقيقي.

هناك حاجة إلى مناهج وأساليب جديدة لجعل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أداة مفيدة لتحليل الاستقرار المالي.

وما مدى التقدم الذي أحرزه القائمون على هذه الاختبارات في التصدي لهذه التحديات؟ وما المقدار الذي اعتمد في الواقع العملي من "مجال الرؤية الأوسع" هذا؟

باستعراض تجربة البنوك المركزية، والهيئات الرقابية، وصندوق النقد الدولي منذ الأزمة، يتبين أن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أحرزت تقدما كبيرا في التصدي للتحدي الأول من هذين التحديين، ولكن كان التقدم كان أقل كثيرا في التعامل مع الثاني.

وتتوافر نماذج كثيرة تدمج بعض أبعاد "التوازن العام" على نطاق النظام في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتستخدم على نطاق واسع. وتصنف هذه النماذج في فئتين واسعتين هما:

- **النماذج القائمة على الميزانيات العمومية**، وهي نماذج تستخدم بيانات الميزانيات العمومية لفرادى البنوك لتقييم تأثير صدمة ما على جودة الأصول والدخل، وفي نهاية المطاف رأس المال (لاختبارات الملاءة)، أو تدابير متنوعة للتدفق النقدي أو السيولة (لاختبارات السيولة) لفرادى البنوك. وتجمّع النتائج بعد ذلك لإعطاء فكرة عن مكامن الخطر في النظام ككل.

وفي هذا المنهج — الشائع بين البنوك المركزية والهيئات الرقابية في مختلف بلدان العالم — تبيّن في النموذج بشكل صريح الأبعاد التي تهدف جهات الاختبار إلى رصدها، سواء كانت تفاعلات بين الملاءة والسيولة، أو استجابات سلوكية، أو آثار مرتدة اقتصادية كلية. ويتيح ذلك إمكانية تتبع أثر الصدمة من خلال قنوات عديدة ويضع تصورات بشأن إسهام كل قناة في النتيجة النهائية.

وثمة تكلفة لهذه المنفعة. فأولا، تتزايد بسرعة درجة التعقيد في التحليل والحسابات ومتطلبات البيانات مع إضافة خصائص إلى النماذج. ويؤدي ذلك إلى إبطائها وتعقيدها ورفع تكلفة وضعها وتشغيلها. وثانيا، نظرا لأنها تعتمد على بيانات الميزانيات العمومية للبنوك، فإنها تعتمد بصورة حاسمة على مدى توافر هذه البيانات وجودتها.

غير أن العيب الأكبر في هذا المنهج حتى الآن هو أن مجموع خسائر فرادى البنوك أو قصور رؤوس أموالها لا يمثل في الواقع مدى تعرض النظام ككل للمخاطر، وذلك بسبب اختلاف الطرق التي تترابط من خلالها البنوك؛ وحتى يتسنى تجميع حالات القصور لكل بنك على حدة فمن الضروري أن تتوافر معلومات عن مستوى تعقيد الاعتماد المتبادل بين الميزانيات العمومية لفرادى البنوك.

- **النماذج القائمة على الأسعار السوقية**، وهي نماذج تستخدم (في الغالب) بيانات السوق للاستدلال على احتمالية إعسار مؤسسات بعينها أو تعثرها. وترصد هذه النماذج — على الأقل من حيث المبدأ —

أصول اختبارات القدرة على تحمل الضغط

كانت شركة الخدمات المالية الأمريكية جي بي مورغان شيس وشركاه من أوائل الجهات التي اعتمدت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ، والتي قامت في أوائل التسعينات باستخدام منهجية القيمة المعرضة للخطر لقياس المخاطر السوقية الناشئة عن صدمة معينة، أي مقدار التأثير الذي تحدثه التغيرات في أسعار الأصول على قيمة حافظة البنك.

وسرعان ما لحقت الهيئات التنظيمية بهذا التطور. وكان مفهوما لفترة طويلة أن البنوك التي تمول نفسها بودائع تؤمن عليها الحكومة يكون لديها حافز للإفراط في الإقدام على المخاطر. ولذلك كان هدف تنظيم رأس المال إرغام البنوك على استدخال جزء على الأقل من الخسائر غير المتوقعة إذا ما تحققت هذه المخاطر فعليا، مما يحد بالتالي من الخطر الأخلاقي ويحمي المودعين. ورأت الهيئات التنظيمية أن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وسيلة لتقدير الخسائر التي يمكن أن تقع في السيناريوهات المعاكسة، ويمكن أن تكون مدخلا أساسيا في تنظيم رأس المال.

وقد أصبحت هذه الاختبارات عنصرا لا غنى عنه في تنظيم العمل المصرفي في أوائل الألفينات، حين اشترطت القواعد الدولية لكفاية رأس المال المعروفة باسم بازل الثانية أن تجري البنوك هذه الاختبارات للوقوف على حقيقة المخاطر السوقية وفي بعض الحالات مخاطر الائتمان. وكان يتعين أن تكون هذه الاختبارات "معقولة وأن تتسم بالشدة وأن تكون ذات صلة" لمساعدة البنوك على تقييم قدرتها على استيعاب الخسائر وتحديد الخطوات التي يمكن أن تتخذها للحد من المخاطر والحفاظ على رأس المال (دراسة BCBS, 2005). وباستخدام هذه الأداة، يمكن للهيئات التنظيمية أن تضمن سلامة كل مؤسسة بإلزامها بالاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال نسبة إلى الأصول المعرضة للمخاطر التي تمتلكها.

جميع مصادر الانكشاف للمخاطر والعدوى، بما في ذلك مخاطر حدوث سحب جماعي للأرصدة المصرفية نتيجة لمخاوف المستثمرين المحققة لذاتها. وقد لا تعزى هذه المخاطر إلى الوضع المالي الحقيقي للبنك، الذي قد يكون سليما قبل حدوث الذعر المصرفي. وتتمتع هذه النماذج بميزة أخرى هي سهولة الجوانب الحسابية فيها.

وتتمثل إحدى نقاط الضعف الواضحة في هذه النماذج في اعتمادها على بيانات السوق، التي هي "ضوضائية" ويمكن أن تبالغ أو تهون في تقدير المخاطر. ويعني ذلك أن مؤشرات المخاطر

العلاج الواضح هو استخدام عدد كبير من السيناريوهات بالغة الشدة ولكن معقولة لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

المصرفية التي يتم تقديرها من هذه البيانات قد تكون متقلبة بصورة مفرطة، وربما لا توفر أساسا سليما لإدارة البنك أو اتخاذ إجراء رقابي. ومن العيوب الأخرى أن النماذج القائمة على أسعار السوق، لا تسمح لمعدي الاختبارات بالتفريق بين العوامل المختلفة — الصدمة الأولية، ومخاطر الاعتماد المتبادل، والانكشافات المشتركة، والعدوى بين المؤسسات — التي تسهم في النتيجة النهائية: فكل هذه العوامل تجمع في احتمال تعثر المؤسسة أو إعسارها التي يقدمها النموذج. وقد دفع ذلك بعض النقاد إلى رفض تلك النماذج وإطلاق تسمية "الصناديق السوداء" عليها.

وعلى عكس التقدم المحرز صوب دمج أبعاد التوازن العام في الإطار التقليدي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الجزئية، لم يحرز سوى تقدم محدود نسبيا في التصدي للتحدي الثاني: وهو القياس الصائب لمدى صلابة النظام المالي ككل وقدرته على مواصلة تقديم خدمات الوساطة المالية تحت الضغوط.

وينبغي أن يتم القياس بطريقة تسمح لفرادى البنوك وهيئات الرقابة عليها أن تتخذ إجراءات بشأن النتائج. ومن الصعب بناء نموذج يقيس بشكل صائب المخاطر النظامية ومساهمة فرادى المؤسسات في تلك المخاطر ثم يربط النتائج بالإطار التنظيمي القائم لكل بنك، مثل نسب كفاية رأس المال أو القواعد بشأن السيولة. وهناك صعوبة أكبر في جعل هذا النموذج قويا بما يكفي لاستخدامه في بيئات مختلفة ولمؤسسات مالية مختلفة، ولكن بسيطا بما يكفي لكي يفسر العوامل للهيئات الرقابية ومديري البنوك والمشاركين في الأسواق.

تحريك القرص

كيف ننتقل من وضعنا اليوم إلى اختبارات أكثر فعالية للقدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة المالية الاحترازية؟

استخدام مجموعة متنوعة من النماذج: بالنظر إلى أوجه القصور في الأطر القائمة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، يكون من دواعي الدهشة أن نرى أن عددا من البنوك المركزية والهيئات الرقابية تعتمد على نماذج فردية واحدة. فذلك يجعل نتيجة الاختبار رهينة للقيود التي تشوب الإطار التحليلي الواحد.

وبدلا من ذلك، ينبغي استخدام مجموعة متنوعة من النماذج لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الكلية. ويتمثل التحدي في تلك الحالة في تفسير نتائج النماذج المختلفة وتوليفها في إطار سردي متماسك ومقنع. وهل ينبغي الجمع بين النتائج المختلفة أو الخروج بمتوسط بناء على قاعدة صارمة؟ وهل ينبغي استخدام التقدير النوعي في الحكم على النتائج المختلفة وربما المتناقضة؟ هذان سؤالان معقدان، لا تتوافق بشأنهما آراء الممارسين. إلا أن ذلك تحديا تجدر معالجته، لأن من شأنه أن يعزز التبصر بالمخاطر النظامية وجودة الحوار التالي بشأن الاستقرار المالي، داخل الهيئة الرقابية ومع البنوك على حد سواء.

افتراض سيناريوهات للصدمات أكثر عددا وذكاء: تقتصر معظم عمليات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على سيناريو واحد أو اثنين من سيناريوهات الضغوط (على سبيل المثال حدوث سيناريو "معاكس" وركود "حاد"). ويشوب هذا المنهج عيب رئيسي، وهو أن القدرة على الصمود أمام صدمة لها احتمال معين لا يعني ضمنا القدرة على الصمود أمام جميع الصدمات التي لها نفس الاحتمال. وهو يتجاهل أيضا الأهمية المتزايدة للطبيعة العابرة للحدود للمخاطر: فقد أصبحت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مترابطة بصورة متزايدة عبر الحدود ويمكن أن تكون عرضة للصدمات التي تنشأ في بلد أو سوق أجنبي أو تنتشر من خلالهما. ومن ثم يمكن أن تكون نتيجة الاختبار مضللة إذا كان الاختبار يعتمد على سيناريو واحد للضغوط يتركز على حدوث ركود محلي.

والعلاج الواضح لذلك هو استخدام عدد كبير من السيناريوهات بالغة الشدة ولكن معقولة لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. فمن شأن ذلك توفير حس أفضل بمدى قدرة النظام على الصمود أمام طائفة من الصدمات مما يوفره سيناريو واحد. ومن شأن استخدام سيناريوهات متعددة (وكذلك نماذج متعددة) أن يوفر ميزة كبيرة أخرى، وهي أنه سيضيق إلى أدنى درجة النطاق أمام فرادى المؤسسات "للتحايل على الاختبار، " أي تعبئة خيارات الحافظة باتجاه اجتياز اختبار محدد للقدرة على تحمل الضغوط، وهي مخاطرة تدركها الهيئات التنظيمية (دراسة Office of Financial Research, 2012؛ ودراسة Bank of England, 2013).

وإضافة إلى العدد، توجد مسألة ذات صلة وهي نوع السيناريو المستخدم في الاختبارات. ففي معظم الحالات، يكون السيناريو الأساسي للاختبار حدوث صدمة اقتصادية كلية معاكسة خارجية للقطاع المالي، مثل حدوث ركود حاد أو هبوط أسعار المساكن. ولكن في أزمات فعلية كثيرة، تنشأ الصدمة كلية داخل النظام المالي ثم يتبعها ركود. ففي دراسة تناولت ٤٣ أزمة مصرفية في ٣٠ بلدا — Alfaro and Drehmann (2009) — ظهر أن نصف الأزمات فقط هو الذي سبقته أوضاع اقتصادية كلية معاكسة.

ولذلك فحتى تكون لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط فعالية ينبغي أن تتضمن عددا أكبر وطائفة أوسع من سيناريوهات الضغوط "الذكية"، التي تغطي مجموعة متنوعة من المخاطر، بما في ذلك الصدمات الاقتصادية الكلية المحلية، وتحركات أسعار الأصول، والعدوى عبر الحدود. ويتطلب إجراء تلك الاختبارات فهما متعمقا للمخاطر التي تؤثر على النظام المالي، بما في ذلك الأبعاد العابرة للحدود، ومن شأنه أن يعقد مهمة توليف النتائج وإبلاغها، لا سيما حين تكون مصحوبة بمجموعة متنوعة من النماذج. وهذه التحديات هي التي منعت كثيرا من هيئات الرقابة من التحرك في هذا الاتجاه. ولكن بالنظر إلى العيوب الكبيرة التي ينطوي عليها اقتصار عدد السيناريوهات على واحد أو اثنين، قد يكون الوقت مناسبا لإعادة النظر في توازن التكاليف والمنافع للمنهج الحالي.

التوسع في تغطي الكيانات المالية غير المصرفية: جرت العادة على تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الجزئية لأن تلك البنوك كانت هي العناصر الرئيسية في الوساطة المالية. ولكن اليوم أصبح الخيط الذي يفصل بين البنوك وغير البنوك (مثل البنوك الاستثمارية التي توفر خدمات شبيهة بالبنوك التجارية) غائما؛ وقد اتسعت صناعة العمل المالي غير المصرفي بصورة كبيرة من حيث الحجم والأهمية؛

وبينت الأزمة المالية العالمية التشابك الشديد بين البنوك وغير البنوك وسهولة تحرك المخاطر بينها. ولذلك ينبغي أن تغطي اختبارات القدرة على تحمل الضغوط كلا من البنوك وغير البنوك، وينبغي أن يعتمد الخيار بشأن الكيانات غير المصرفية المحددة التي ستدمج في إطار الاختبارات على الظروف القطرية. وينبغي إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الصلة الوثيقة بالبنوك من خلال روابط الملكية أو الروابط المالية — والتي هي في الغالب شركات التأمين، التي توجد بالفعل لها نماذج راسخة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط. ويمكن أيضا أن تكون شركات إدارة الأصول، والصناديق المشتركة، وفي بعض الأحيان صناديق المعاشات التقاعدية، هيئات مهمة لتقديم السيولة للبنوك ويمكن أن تتأثر من جراء صدمة نظامية، أو تكون قناة لتمرير تلك الصدمة.

تقصي نماذج تقوم على الوكيل الاقتصادي: مثلما هي حال جميع النماذج الاقتصادية التقليدية، تشترك نماذج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الجزئية والكلية في سمة جوهرية، هي افتراض أن الأفراد والمؤسسات يتصرفون دائما بعقلانية على نحو يمكن نمذجته بناء على تجارب سابقة، وأن قرارات السياسة تؤثر على ذلك السلوك بنفس الطريقة لجميع المشاركين في السوق. ويغيب عن هذه الافتراضات بعض النقاط الحاسمة بشأن الأزمات المالية، لا سيما:

- عدم تجانس المشاركين في الأسواق وقيامهم غالبا باتخاذ قرارات غير عقلانية، لا سيما عند خضوعهم لضغوط؛
- ظهور ديناميكية جديدة تحت الضغوط، عندما يمكن أن تتغير العلاقات بين المؤسسات المالية بصورة مفاجئة؛
- إن استجابة المؤسسات الخاضعة للتنظيم لإشارات السياسات تعتمد جزئيا على الأوضاع التي تواجهها. وعلى سبيل المثال، ربما لا يكون لرفع رأس المال التنظيمي الإلزامي المقرر في الأوقات العادية لضمان توافر مصدات كافية من رأس المال لدى البنوك تأثير إيجابي على استقرار النظام المالي في أوقات الأزمات.

ويمكن أن ترصد النماذج القائمة على الوكيل الاقتصادي كثيرا من هذه الجوانب. وتفترض هذه النماذج أن الوكلاء مستقلين وغير متجانسين وأن معلوماتهم محدودة، وتحدد القواعد البسيطة التي تملي طريقة تصرفهم في الظروف المختلفة. ويمكن أن تختلف هذه القواعد باختلاف أنواع الوكلاء (على سبيل المثال البنوك، المودعون، المستثمرون) وتسمح بحدوث سلوك القطيع وحالات الذعر. ويحدد النموذج كيف يمكن أن يتفاعل هؤلاء الوكلاء (على سبيل المثال، كيف يشكلون شبكات) ويمكن أن يتقصى أنواعا مختلفة من الصدمات. وتستخدم النماذج القائمة على وكيل بصورة متزايدة في النمذجة المالية الكلية، واستخدمت صيغ أبسط نسبيا منها لاستكشاف تأثير سيناريوهات الضغوط على ملاءة البنوك والسيولة والعدوى.

وتتسم النماذج القائمة على وكيل بالتعقيد ولها عيوبها. وسيتطلب تنفيذها حدوث تحول في المناهج التي اعتاد القائمون على الاختبارات على اتباعها (وفي المهارات التي جرت العادة على اشتراطها منهم). ومع ذلك، فإن محدودية الخبرة حتى الآن تشير إلى أنها يمكن أن تقدم رؤى فريدة في الجوانب التي تهم بالدرجة الأولى في سيناريوهات الضغوط، وهي سلوك البنوك وغيرها من الوكلاء الاقتصاديين في أوقات الأزمات.

دمج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في إطار السياسة المالية: تنشئ فورة الاهتمام الأخيرة باختبارات القدرة على تحمل الضغوط مخاطر. فقد يركز صناع السياسات والهيئات التنظيمية والمشاركون في الأسواق والجمهور عامة على الاهتمام المفرط بهذه الاختبارات، واجتزاء نتائجها خارج سياقها، وإعطائها ثقلا أكبر مما تستحق في توجيه إجراءات السياسة. ويبدو هذا الخطر واضحا في الطريقة التي تهيمن بها غالبا نتائج الاختبارات على النقاش العام حول سلامة البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية عقب سن قانون دود–فرانك، الذي هو محور الإصلاحات التنظيمية لمرحلة ما بعد الأزمة في الولايات المتحدة، وكذلك في أوروبا، عقب سلسلة من الاختبارات التي أشيعت أخبارها على نطاق واسع بين الجمهور أجرتها الهيئة المصرفية الأوروبية. ويبدو أن هذا التركيز غير المسبوق على الاختبارات يخيم بظلاله على الحوار بشأن الاستقرار المالي بين أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع بدلا من أن يوفر معلومات يستنيرون بها.

وقد لوحظت هذه المخاطر من قبل. فعند تحديد المبادئ المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الكلية، ذكر الصندوق (دراسة IMF, 2012, pp. 44-45) ما يلي:

"وبغض النظر عن مدى اتساع نطاق تغطية عوامل الخطر، وكيفية صقل النماذج التحليلية، ومدى شدة الصدمات المتضمنة في اختبار القدرة على تحمل الضغوط، وكيفية الحرص على استراتيجية الاتصالات، هناك دائما خطر أن ما لا يمكن تصوره سوف يتحقق.

[...] ومهما تكن محاولات الجهة التي تجري اختبار القدرة على تحمل الضغوط، تظل دائما لهذه الاختبارات هوامش خطأ. وفي جميع الحالات تقريبا، يتبين بعد الحدث أن نتائجها متفائلة أو متشائمة. وإضافة إلى ذلك، تبقى هناك دائما مخاطر النموذج، أو عدم توافر البيانات الكاملة، أو التهوين في تقييم شدة الصدمة. ولذلك ينبغي أن ينظر إلى نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغوط في سياق أوسع."

والدعوة إلى دمج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بصورة وثيقة في إطار الاستقرار المالي هي في الأساس دعوة إلى الحذر. ولا تعدو هذه الاختبارات أن تكون أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم صلابة النظام المالي. وينبغي أن تعامل باعتبارها أداة مكملة لأدوات أخرى، مثل مؤشرات الإنذار المبكر، والأهم بكثير أنه ينبغي أن يُعمل بها إلى جانب الرؤى المكتسبة من الرقابة الجارية على فرادى المؤسسات المالية. ■

ديميتري ديميكاس مساعد مدير في إدارة الشؤون النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل الصندوق 15/146 أعدها المؤلف بعنوان "تصميم اختبارات فعالة للقدرة على تحمل الضغوط لضمان السلامة الاحترازية الكلية: التقدم المحرز حتى الآن وسبل المضي مستقبلا."

المراجع:

Alfaro, Rodrigo, and Mathias Drehmann, 2009, "Macro Stress Tests and Crises: What Can We Learn?" BIS Quarterly Review *(December).*

Bank of England, 2013, "A Framework for Stress Testing the UK Banking System," Bank of England Discussion Paper (London).

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), 2005, "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework," BIS Technical Report (Basel: Bank for International Settlements).

Bernanke, Ben S., 2008, "Reducing Systemic Risk," speech at the Federal Reserve Bank of Kansas City's Annual Economic Symposium, Jackson Hole, Wyoming, August 22.

Crockett, Andrew D., 2000, "Marrying the Micro- and Macro-Prudential Dimensions of Financial Stability," speech at the Eleventh International Conference of Banking Supervisors, Basel, September 20–21.

International Monetary Fund (IMF), 2012, "Macrofinancial Stress Testing: Principles and Practices," IMF Monetary and Capital Markets Department Policy Paper.

Office of Financial Research, 2012, Annual Report *(Washington: U.S. Treasury Department).*